



مركز شؤون المرأة - غزة
Women's Affairs Center - Gaza

ورقة بحثية حول

التبعات القانونية على النساء بعد عدوان 2021

اعداد: سعيد عبد الله

محامي ومستشار قانوني وباحث مختص في قضايا النوع الاجتماعي

2021

المحتويات

0	ملخص تنفيذي:
6	مقدمة
6	مشكلة الدراسة:
7	مراجعة الادبيات
8	أهداف الدراسة واهميتها:
8	المنهجية والأدوات المستخدمة:
10	الإطار القانوني
10	الوصول إلى العدالة
10	مبادئ أساسية لوصول المرأة إلى العدالة
11	مفهوم توافر المساعدة القانونية
11	سرعة الفصل في المحاكم الشرعية
12	الآليات الاجتماعية لحماية النساء
12	احصائيات قضايا المحاكم في القضاء النظامي من 2021/1/1 وحتى 2021/8/10
12	جمعية الثقافة والفكر الحر:
13	مركز الأبحاث والاستشارات القانونية
13	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون
14	نتائج الدراسة:
17	دور المؤسسات النسوية في وصول النساء للعدالة القانونية
18	التوصيات
18	المراجع
19	الملاحق

جدول المحتويات

4	ملخص تنفيذي:
6	مقدمة
6	مشكلة الدراسة:
7	مراجعة الادبيات
8	أهداف الدراسة وأهميتها:
8	المنهجية والأدوات المستخدمة:
10	الإطار القانوني
10	الوصول إلى العدالة
10	مبادئ أساسية لوصول المرأة إلى العدالة
11	مفهوم توافر المساعدة القانونية
11	سرعة الفصل في المحاكم الشرعية
12	الآليات الاجتماعية لحماية النساء
12	احصائيات قضايا المحاكم في القضاء النظامي من 2021/1/1 وحتى 2021/8/10
12	جمعية الثقافة والفكر الحر:
13	مركز الأبحاث والاستشارات القانونية
13	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون
14	نتائج الدراسة:
17	دور المؤسسات النسوية في وصول النساء للعدالة القانونية
18	التوصيات
18	المراجع
19	الملاحق

ملخص تنفيذي:

تعتبر النساء أكثر شرائح المجتمع تضررا سيما في حالات النزاعات المسلحة، ظهر هذا جليا خلال العدوان الإسرائيلي (مايو 2021) على القطاع الذي يعاني أصلا من أوضاع اقتصادية واجتماعية كارثية بفعل الانقسام والحصار منذ عام 2006. فقد افرز القصف الإسرائيلي مزيدا من أوجه المعاناة للنساء على مختلف المستويات، حيث استهدفت إسرائيل النساء والأطفال، فقتلت الغارات الإسرائيلية 256 فلسطيني منهم 66 طفل و40 امرأة، متجاهلة بذلك المعاهدات والمواثيق الدولية التي تؤكد على حماية النساء خلال النزاعات المسلحة، في حين برزت مع نهاية العدوان وفي ظل ازمة كورونا وارتفاع معدلات البطالة بين النساء مزيد من التحديات امام النساء في قطاع غزة، خصوصا في المجال القانوني.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم مشاكل الإجراءات القانونية في المحاكم الشرعية والنظامية وأثرها على حصول المرأة الفلسطينية على حقوقها والوصول للعدالة القانونية بعد عدوان مايو 2021، من خلال تحديد أهم مشاكل الإجراءات القانونية التي تواجه النساء في المحاكم الشرعية والنظامية ومدى زيادتها نتيجة عدوان مايو 2021 في قطاع غزة، والتعرف على المعوقات في الإجراءات القانونية في المحاكم على المرأة الفلسطينية لتحقيق العدالة للنساء، بغية التقدم بالتوصيات للجهات المختصة لتسهيل حصول النساء على العدالة.

للوصول الى ذلك اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يساعد على وصف الظاهرة عبر جمع المعلومات المرتبطة بها وتحليلها، وذلك للوقوف على التبعات القانونية التي افرزها العدوان فيما يخص حصول النساء على حقوقهن القانونية من خلال المحاكم، وتقديم توصيات لمعالجة تلك التبعات، والى جانب الإطار النظري ومراجعة الأدبيات استخدم الباحث عدد من الأدوات النوعية من خلال تنفيذ 9 مقابلات فردية معمقة ومجموعتين بؤريتين.

خلصت الدراسة الى أن العدوان على غزة أثر سلبا على قضايا النساء سواء قضايا النفقة أو الحضانة أو المشاهدة، فهناك من كان لديهن حكم نفقة ولم يتم تنفيذه بسبب اغلاق المحاكم فترة العدوان، وبالتالي وجدت النساء صعوبة في الحصول على نفقتهن أو نفقه اطفالهن، كذلك منع العدوان من تنفيذ احكام الحضانة وتسليم الاطفال للسيدة التي كسبت قضية الضم او المشاهدة او الاستضافة قبل العدوان، إضافة الى أن العدوان الأخير على قطاع غزة أدى الى زيادة عدد القضايا الخاصة بالمرأة، وهي تشمل قضايا الهجر والتعليق وقضايا التفريق لعدم الإنفاق والعنف الأسري والطلاق والنفقة والحضانة والميراث وقد دلت الزيادة في عدد القضايا الواردة للعيادات القانونية على ارتفاع معدلات العنف كأحد النتائج المباشرة للعدوان.

كما بينت الدراسة أن تعطل عمل المحاكم يترافق ذلك مع نقص في الموظفين والمعدات من أجهزة كمبيوتر وغيرها، وانعدام المرافق والخدمات الأساسية في المحاكم الخاصة بالنساء، والكثير من الأشياء اللازمة لأداء الأعمال الإدارية، مما ينعكس على أداء عمل القضاة تأخير حصول النساء على حقوقهن الشرعية، لاسيما القضايا المصيرية والمستعجلة أبرزها قضايا النفقة (القضايا المستعجلة) لأنها تشكل المصدر الرئيسي للدخل للنساء واطفالهن وتأمين احتياجاتهم الأساسية، كما تعرضت النساء لضغط نفسي وخوف شديد على أبنائهم نتيجة لتأخر الفصل في القضايا المتعلقة بهم وعدم تمكنهم من رؤيتهم والاطمئنان عليهم، بالإضافة الى وقف القضاء الشرعي النظر في قضايا المشاهدة الطارئة واكتفى فقط بالطلبات السابقة والتي كان سببها اجازة العيد فقط دون نظر طلبات جديدة، الى جانب إطالة أمد التقاضي،

كل هذه الظروف تتوافق أصلاً مع نقص في الموظفين والمعدات من أجهزة كمبيوتر وغيرها، وانعدام المرافق والخدمات الأساسية في المحاكم الخاصة بالنساء، والكثير من الأشياء اللازمة لأداء الأعمال الإدارية، مما ينعكس على أداء عمل القضاة.

كما أوصت الدراسة بزيادة عدد القضاة في المحاكم الشرعية وتأهيل المحاكم بالشكل المناسب وتوفير عدد كافي من الموظفين والعمل على توفير الأمور اللوجستية داخل المحكمة، وتدريب وتأهيل العاملين في السلك القضائي والشرطي على خصوصية التعامل مع قضايا النساء، إلى جانب إعفاء النساء من الرسوم أو تخفيفها لتسهيل وصول النساء محدودات الدخل إلى العدالة، والأخذ بمسودة قانون الأحوال الشخصية الموحد وإيجاد نظام إحالة قوي بطاقم متخصص ومدرب.

مقدمة

تعاني المرأة أكثر من غيرها خلال الحروب، وذلك يعود لعدة أسباب، ولكن في ظل الظروف التي تعيشها النساء في غزة، سعت الدراسة الى البحث في التبعات القانونية للعدوان الإسرائيلي الأخير على ظروف التقاضي الخاصة بالنساء في اعقاب العدوان. فالعدوان كان له تداعياته القانونية على النساء، فقد تسبب في حرمان النساء وخاصة المطلقات واللواتي على خلاف مع أزواجهن من رؤية أطفالهن رغم حصولهن على حكم استضافة ومشاهدة نتيجة لتوقف العمل القضائي والشرطة القضائية واستغلال الزوج لظروف العدوان، وأيضا نشوب خلافات عدة بين العائلات حول مكان المشاهدة للأطفال، وأيضا حرمان النساء من حقوقهن المالية. كما تسبب العدوان في تأجيل القضايا في المحاكم وزيادة عددها. النساء الأرامل اللواتي فقدن أزواجهن خلال العدوان ومنذ اللحظة الأولى لوفاة الزوج بدأن يشعرن بأنهن سيواجهن مشاكل عديدة مع أهل الزوج تتعلق بمخصصات الزوج والميراث وحضانة الأولاد وإجبارهن على الزواج من آخرين¹.

ناقشت الدراسة موضوعها من خلال ثلاثة محاور، وهي:

أولاً: نوعية القضايا الخاصة بالنساء ومدى زيادتها نتيجة عدوان مايو 2021 على قطاع غزة: ويبحث هذا المحور في أثر العدوان على نوعية وطبيعة القضايا الخاصة بالنساء في المحاكم ومدى زيادتها خلال وبعد العدوان الإسرائيلي مايو 2021 على قطاع غزة. **ثانياً: المعوقات والصعوبات التي تواجه النساء عند تقدمهن بقضايا خاصة بهن مثل العنف والميراث والحضانة والنفقة والمشاهدة:** وركز هذا المحور على معرفة الصعوبات والمعوقات التي ظهرت على أثر العدوان وتعيق حصول النساء على حقوقهن من خلال المحاكم، وذلك من خلال استطلاع آراء النساء أنفسهن، ومجموعة من العاملين في المجال والمختصين، مثل محاميات/بن العيادات القانونية في المؤسسات الحقوقية والنسوية، كذلك المسؤولين في القضاء الشرعي والنظامي في غزة.

ثالثاً: دور المؤسسات النسوية في وصول النساء للعدالة: تعرض هذا المحور للخدمات القانونية التي تقدمها المؤسسات الحقوقية والنسوية للنساء اللاتي لديهن نزاعات حقوقية، وذلك من خلال آراء النساء وآراء المختصات في المؤسسات التي تقدم الخدمات القانونية للنساء. وأخيراً؛ قدمت الدراسة بعض التوصيات لزيادة وصول المرأة للعدالة من خلال الإجراءات القانونية الخاصة بالنساء.

مشكلة الدراسة:

بعد حصول فلسطين على عضوية مراقب في الأمم المتحدة انضمت دولة فلسطين إلى عدد كبير من المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تؤكد على المساواة وعدم التمييز بين المرأة والرجل، ورغم العمل الدؤوب للمنظمات الحقوقية والنسوية، لتعزيز وصول النساء والرجال إلى العدالة؛ وخاصة للنساء اللواتي يتعرضن للتمييز الصارخ إلا أن المرأة الفلسطينية وخصوصاً في غزة ما زالت تعاني من مشكلات فنية وموضوعية في الحصول على حقوقهن من خلال المحاكم

وفي ضوء العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة برزت تحديات تعيق وصول النساء الى العدالة من خلال المحاكم في قطاع غزة، حيث زاد العدوان الأخير من المعوقات التي تصعب على النساء الحصول على حقوقهن، سواء لأسباب مباشرة او غير مباشرة، وتتبلور إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما أثر عدوان مايو 2021 في قطاع غزة على الإجراءات القانونية في المحاكم ووصول المرأة إلى العدالة؟
ويتفرع عنه عدة تساؤلات فرعية:

- هل أثر عدوان مايو 2021 في غزة علي زيادة عدد قضايا النساء في المحاكم الفلسطينية؟

¹ تحديد احتياجات النساء الملحة والعاجلة بعد عدوان 2021، تقرير تحديد احتياجات، مركز شؤون المرأة، 2021

- ما أهم المعوقات التي تواجهها المرأة في حصولها على حقوقها ووصولها للعدالة القانونية؟
- ما دور المؤسسات الحقوقية والنسوية في دعم وصول المرأة للعدالة القانونية؟

مراجعة الادبيات

العديد من الدراسات المحلية ناقشت الأوضاع القانونية للنساء سيما الناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي، فدراسة "حماية في مهب الريح" 2014² سلطت الضوء على أوضاع النساء والفتيات ومعاناتهن في مراكز الإيواء ولدى الأسر المستضيفة وذلك خلال فترة العدوان الإسرائيلي من نفس العام، وخلصت الدراسة الى أنّ التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحرب لها أثر مباشر وغير مباشر على أوضاع حقوق الفتيات والنساء في قطاع غزة، وانتشار العنف ضدهن في أماكن النزوح المختلفة الرسمية والأهلية، كما أوصت بالوقوف أمام آليات الحماية المتوفرة للفتيات والنساء أثناء العملية العسكرية الاسرائيلية ومدى ملاءمتها لاحتياجات كل من الفتيات والنساء، الى جانب تشكيل لجنة وطنية يتم تمثيل النساء فيها بشكل عادل؛ لمعالجة آثار الأزمة خاصة على الفتيات والنساء، وتوثيق الانتهاكات التي تعرضت لها المرأة أثناء الصراع لكونها امرأة، وتعزيز القدرات المتاحة لرصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالنساء .

بينما هدفت دراسة "الإجراءات القانونية في المحاكم وأثرها على المرأة الفلسطينية" 2018³ إلى إلقاء الضوء على أهم المشاكل والإجراءات القانونية في المحاكم الشرعية والنظامية وأثرها على حصول المرأة الفلسطينية على حقوقها والوصول للعدالة القانونية، وأوصت الدراسة بالعمل على تأهيل المحاكم بالشكل المناسب وتوفير عدد كافي من الموظفين والعمل على توفير الأمور اللوجستية داخل المحكمة، و من توصياتها المهمة العمل على تدريب وتأهيل العاملين في السلك القضائي والشُرطي وذلك من أجل التعامل مع قضايا النساء بما يتلاءم مع القوانين المحلية والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقية سيداو، الى جانب إعفاء النساء الفقيرات والمعنفات من الرسوم أو تخفيفها لكي تستطيع رفع القضايا.

أما ورقة حقائق "أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (مايو 2021)"⁴، فركزت حول استهداف قوات الاحتلال للمدنيين في قطاع غزة بالأسلحة الفتاكة كجريمة ضد الإنسانية، وأكدت أن الاحتلال يعتبر انتهاك صريح لحقوق الإنسان وحق العيش بأمان، كما بينت أن الاحتلال تعمد تدمير البنية التحتية والشوارع الرئيسية بالإضافة إلى تدمير المنشآت الاقتصادية والزراعية والصناعية والسياحية والصحية والتعليمية ليشمل التدمير كل مناحي الحياة في القطاع. وهو ما أكدت عليه وزارة الصحة الفلسطينية حيث بينت أن نزوح المواطنين خلال فترة العنوان واكتظاظ مراكز اللجوء قد يؤدي الى انتشار موجة ثالثة من فيروس كورونا في القطاع في ظل تعطل المختبر المركزي لفحص كورونا وتهالك منظومة الصحة بفعل نقص الموارد المتاحة⁵، فيما أظهر تقرير أثر العدوان الإسرائيلي (2021)⁶ على قطاع العدالة في قطاع غزة والذي ركز على قطاع العدالة كأحد القطاعات التي تأثرت بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث اظهر التقرير تعرض بعض مؤسسات ومباني ومكاتب تدخل ضمن مفهوم قطاع العدالة لأضرار كبيرة، بما فيها العديد من مكاتب المحامين التي دمرت بشكل

² حماية في مهب الريح، جمعية الثقافة والفكر الحر وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2014

³ الإجراءات القانونية في المحاكم وأثرها على المرأة الفلسطينية، عبد العزيز ثابت، وزارة شؤون المرأة، 2018

⁴ أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (مايو 2021)، جمعية الدراسات النسوية، 2021

⁵ وزارة الصحة الفلسطينية، www.moh.ps

⁶ أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في عدوان 2021، تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2021

كامل جراء القصف الإسرائيلي، كما تسبب العدوان في تعطيل كل هذه المرافق القانونية بشكل كامل خلال العدوان، عوضاً عن تعرض بعضها لأضرار جزئية وبعضها للدمار بشكل كامل نتيجة القصف. تتميز هذه الورقة عن سابقتها بأنها تحاول ان تتفحص أثر عدوان مايو 2021 في قطاع غزة على الإجراءات القانونية في المحاكم ووصول المرأة إلى العدالة، من خلال التركيز على الأحوال الشخصية سيما الميراث والنفقة والحضانة والمشاهدة، الى جانب دراسة دور المؤسسات الحقوقية والنسوية في دعم وصول المرأة للعدالة القانونية.

أهداف الدراسة وأهميتها:

الهدف العام: هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم مشاكل الإجراءات القانونية في المحاكم الشرعية والنظامية وأثرها على حصول المرأة الفلسطينية على حقوقها والوصول للعدالة القانونية بعد عدوان مايو 2021.

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تحديد أهم مشاكل الإجراءات القانونية التي تواجه النساء في المحاكم الشرعية والنظامية ومدى زيادتها نتيجة عدوان مايو 2021 في قطاع غزة.
 - 2- التعرف على المعوقات في الإجراءات القانونية في المحاكم على المرأة الفلسطينية لتحقيق العدالة للنساء.
 - 3- رصد وتحليل دور المؤسسات الحقوقية والنسوية في دعم وصول المرأة للعدالة لقانونية.
 - 4- التقدم بالتوصيات للجهات المختصة لتسهيل حصول النساء على العدالة.
- وتبرز أهمية الدراسة من خلال محدودية الدراسات التي تناولت أثر العدوان على الإجراءات القانونية في المحاكم وأثرها على المرأة الفلسطينية في قطاع غزة. كما تلقي الضوء على الواقع الحالي للإجراءات القانونية في المحاكم بعد العدوان الإسرائيلي 2021، وأثرها على المرأة الفلسطينية ووصول المرأة إلى العدالة.

المنهجية والأدوات المستخدمة:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يساعد على وصف الظاهرة عبر جمع المعلومات المرتبطة بها وتحليلها، وذلك للوقوف على التبعات القانونية التي افرزها العدوان فيما يخص حصول النساء علي حقوقهن القانونية من خلال المحاكم، وتقديم توصيات لمعالجة تلك التبعات.

ولتحقيق ذلك تم مراجعة الأدبيات السابقة، بالإضافة لاستخدام الأدوات النوعية التالية:

1. **المقابلات المعمقة:** من المحاميات/بن العاملين في المجال، والمجلس الأعلى للقضاء الشرعي، والمجلس الأعلى للقضاء النظامي والشرطة القضائية محامية / محامي وناشطة نسوية والشرطة / دائرة التنفيذ وعبادة قانونية وخبير/ة في قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.

2. المجموعات البؤرية: تم عمل مجموعتين مركبتين من السيدات تأثرن مباشرة من العدوان الأخير على قطاع غزة في معسكر الشاطئ وبيت حانون، الى جانب مجموعة مركزة واحدة مع عدد من المحامين المتابعين لقضايا النساء في المحاكم الشرعية والنظامية.

الإطار القانوني

صب العدوان الإسرائيلي مايو 2021 جام غضبه ونيرانه بشكل واضح على النساء والأطفال بصفة خاصة، ضاربا بعرض الحائط، ومتجاهلا القوانين الدولية التي تحمي المرأة، وتضمن سلامتها خلال النزاعات المسلحة، فقد نص قرار الأمم المتحدة رقم (1325) لعام (2000) على حماية النساء أثناء الحروب.

وتحمل النساء الفلسطينيات العبء الأكبر بعد القصف الإسرائيلي ضد قطاع غزة المحاصر خلال شهر مايو لعام 2021 حيث اضطرت النساء الى مغادرة بيوتهن مع أطفالهن، للهرب من الغارات الجوية الإسرائيلية وطلب الحماية واللجوء في منازل أقاربهن وفي مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وبحسب مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان لغاية 27 مايو لعام، قتلت الغارات الجوية الإسرائيلية 256 فلسطيني من ضمنهم 66 طفل و40 امرأة خلال التصعيد الأخير، تم الوصول الى وقف إطلاق النار يوم 21 آيار لعام 2021.

الوصول إلى العدالة

يُعرف الوصول إلى العدالة بحسب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنه "جميع العناصر اللازمة لتمكين المواطنين والمواطنات من السعي لسماع مظالمهم وإصاحتها وتعويضهم والمطالبة باحترام حقوقهم".⁷ حيث نشهد اليوم تزايداً محلياً ودولياً في إدراك أهمية الوصول إلى العدالة ودورها في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والوطنية، حيث ينص الهدف 16 من أجندة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 على ضرورة تعزيز وجود "مجتمعات سلمية وشمولية لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات شمولية فعالة وخاضعة للمساءلة على كافة الأصعدة".⁸ وعلى الرغم من أهمية وصول المرأة إلى العدالة في مجال حقوق الإنسان، إلا أنها غاية بعيدة المنال بالنسبة للكثيرين حيث تخضع أهلية المرأة في أنحاء مختلفة من العالم للعديد من القيود، نظراً لاستثنائها من مناصب السلطة وصناعة القرار والتغيير، مما يعيق وصولها إلى سبل عيش كريمة ومستدامة، وما تزال النساء اللاتي تغلبن على هذه الحواجز ظاهرياً يتعرضن للتمييز وعدم المساواة)هيئة الأمم المتحدة للمرأة، غير مذكور. وفي ضوء هذه التحديات واسعة الانتشار، أولت لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - سيداو - في توصيتها العامة رقم 33 لعام - 2015 اهتماماً خاصاً لوصول المرأة إلى العدالة والذي يعتبر أمراً أساسياً - كما ورد في التقرير - لإعمال الحقوق المحمية بموجب اتفاقية سيداو.⁹

مبادئ أساسية لوصول المرأة إلى العدالة

هناك ستة مبادئ أساسية بعين الاعتبار عند تحليل وصول المرأة إلى العدالة، وهي: إمكانية التقاضي، وإمكانية الوصول، وإتاحة الخدمات ونوعيتها، وسبل إنصاف فعالة، وإمكانية مساءلة النظام القضائي، وتعتبر هذه المبادئ مترابطة وحيوية لضمان الوصول إلى العدالة، حيث يمكن تعريفها على النحو التالي¹⁰:

1. تتطلب إمكانية التقاضي أن تكون المرأة قادرة على الوصول بفعالية إلى العدالة وتمكينها من المطالبة بحقوقها.

⁷ هيئة الأمم المتحدة للمرأة - مجلس أوروبا. (2015)

⁸ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كانون الثاني/يناير 2017.

⁹ تقرير الظل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). ("مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كانون الثاني/يناير 2017.

¹⁰ تقرير الظل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). ("مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كانون الثاني/يناير 2017.

2. تقتضي إمكانية الوصول إلى العدالة أن تكون جميع نظم العدالة آمنة، وبكلف معقولة، وأن تكون في متناول المرأة، وملبية احتياجاتها بما في ذلك النساء اللواتي يتعرضن لأشكال مختلفة من التمييز.
3. يتطلب الحق في الإتاحة وجود محاكم وهيئات قضائية في مختلف المناطق الحضرية والريفية في الدولة.
4. تقتضي نظم العدالة النوعية التزام كافة مكونات هذه النظم بالمعايير الدولية والكفاءة والاستقلال والنزاهة، وأن توفر سبل فعالة تؤدي إلى تسوية المنازعات المراعية للنوع الاجتماعي لكافة النساء.
5. تتطلب سبل الإنصاف الفعالة في حصول النساء على الحماية والتعويض الجدي من خلال نظم العدالة عن أي ضرر قد يتعرضن له.
6. يتم ضمان المساءلة في نظم العدالة من خلال رصد الأداء لضمان توافقها مع المبادئ السابقة قابلة التقاضي، وإمكانية الوصول، والحق في الإتاحة، ونظم العدالة النوعية وسبل الإنصاف الفعالة، كما يقتضي رصد أعمال العاملين في نظام العدالة ومسؤوليتهم القانونية في الحالات التي يتم فيها انتهاك القانون.¹¹

مفهوم توافر المساعدة القانونية

ارتبط مفهوم العدالة في التاريخ الحديث بالتقاضي أمام المحاكم التي أنشأتها الدول لتكون فيصلاً في النزاعات الحقوقية وحكماً عدلاً في إيقاع العقوبات على مرتكبي الجرائم، بهدف ضمان الحقوق وفرض سيادة القانون كنتيجة نهائية. إلا أن الممارسات العملية مع مرور السنوات أظهرت عجز فئات غير مقتدرة مادياً عن الوصول للنظام القضائي والاستعانة بمحام يمثلها لضمان المحاكمة العادلة، مما أدى لظهور ما يعرف بالمساعدة القانونية، إحدى أهم حلقات التمكين القانوني. وتطلب الأمر عشرات السنين منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن الماضي، حملت خلالها نقابات المحامين ومكاتبهم الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني مسؤولية خدمة الفقراء بلا مقابل، قبل أن تدرك حكومات العديد من الدول ضرورة دعم هذا المفهوم وترسيخه كحق أساسي، وإصدار التشريعات اللازمة لمأسسة المساعدة القانونية في تلك البلدان. وبالنظر إلى الأنظمة العالمية الثابتة في الوقت الحالي، تنقسم خدمات المساعدة القانونية إلى قسمين أساسيين على الأقل: الاستشارات القانونية لكل من يحتاجها، والتمثيل القانوني للفقراء والفئات المستضعفة في المجتمع. في حين تختلف نماذج تقديم هذه الخدمات من دولة إلى أخرى من حيث أساليب تقديم الخدمة وآليات متابعتها وضبط جودتها، ونطاق شمولها، فيما يتوافق مع القدرات الاقتصادية والخصائص الاجتماعية والديموغرافية لكل دولة.¹²

سرعة الفصل في المحاكم الشرعية

حسب مركز العدل للمساعدة القانونية- مفهوم المساعدة القانونية فإن مصطلح سرعة الفصل يشير إلى الوقت الذي تحتاجه المحكمة بدءاً من تقديم الدعوى إلى أن يتم إصدار الحكم وتنفيذه، حيث تكتسب سرعة الفصل في فترة زمنية مناسبة أهمية خاصة بالنسبة للنساء، لما لها من أثر على كرامتهن وقدرتهن على اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبلهن أو مستقبل أسرهن ، وعلاوة على ذلك فإن التأخير في حالات

¹¹ تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. "مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 2015..

¹² مركز العدل للمساعدة القانونية- مفهوم المساعدة القانونية- <http://www.jcla-org.com/ar/what-legal-aid>

الطلاق سيؤدي حتماً إلى تأخر في المسائل التي تتبع ذلك، مثل قضايا النفقة والحضانة وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن للمرأة أن تتزوج ثانية إلا بعد فسخ الزواج الأول وهو أمر لا ينطبق على الرجل.¹³

الآليات الاجتماعية لحماية النساء

- آليات الحماية العائلية والاجتماعية: مع ارتفاع معدلات الفقر والقيود الشديدة على الحركة التي تواجه الفلسطينيين عموماً والنساء الفلسطينيات على وجه الخصوص، تتجه النساء أولاً إلى العائلة والأفراد القريبين منها في المجتمع المحلي طلباً للمساعدة.
- آليات الحماية غير الرسمية: تلعب المنظمة العشائرية دوراً مهماً في فرض النظام في المجتمع الفلسطيني. وكثيراً ما تطغى القرارات العشائرية على القوانين الوطنية الرسمية، وخاصة في القضايا المتعلقة بالاعتداءات على النساء.

احصائيات قضايا المحاكم في القضاء النظامي من 2021/1/1 وحتى 2021/8/10 تشير النتائج ادناه الى إجمالي وارد القضايا وإجمالي المفضول فيها في القضاء النظامي خلال الفترة من بداية العام وحتى تاريخ 10.08.2021، حيث تبين النتائج أن نسبة الفصل في القضايا عامة لا تتجاوز 50%. والجدير بالذكر أن أن معظم القضايا تتركز في محكمة البداية ومحكمة الصلح، في الوقت نفسه حصلت محكمة الصلح على أقل نسبة فصل وصلت الى 10% تلتها قضايا الاحداث بنسبة فصل 22%، أما أعلى نسبة فصل فقد حصدها المحكمة الإدارية نسبة 83%.

نوع القضايا	اجمالي قضايا المحاكم	محكمة العدل العليا	المحكمة العليا و محكمة النقض	محكمة الاستئناف	المحكمة الادارية	محكمة البداية	محاكم الصلح	قضايا الاحداث
الوارد	39.769	72	1.883	3.422	206	9.044	24.653	489
المفضول	45.520	74	2.141	2.501	218	11.786	28.129	671
نسبة الفصل	46%	78%	70%	73.09%	83%	32%	10%	22%

وفيما يلي أعداد الحالات والقضايا في 3 مؤسسات محلية تقدم خدمات العيادة القانونية، لتخضع لمقارنة النسب قبل العدوان الإسرائيلي وبعده:

جمعية الثقافة والفكر الحر:

أعداد النساء المتقدمات بقضايا وطلبات للعيادة القانونية الخاصة ب جمعية الثقافة والفكر الحر

¹³ حرمان المرأة من ميراثها ظاهرة تتسع في قطاع غزة، تقرير المونيتور، 2015 <https://www.al-monitor.com>

م	خدمة التمثيل القضائي	عدد الحالات	عدد القضايا
1	عدد حالات التمثيل القضائي لشهر 2،3،4 للعام 2021 (قبل العدوان الغاشم على قطاع غزة)	124	170
2	عدد حالات التمثيل القضائي لشهر 7،8 للعام 2021 (بعد العدوان)	230	309

المصدر: العيادة القانونية بجمعية الثقافة و الفكر الحر .

تظهر النتائج أعلاه أن نسب الحالات والقضايا زادت بحوالي الضعف بعد العدوان الإسرائيلي

مركز الأبحاث والاستشارات القانونية

أعداد النساء المتقدمات بقضايا وطلبات للعيادة القانونية الخاصة ب مركز الأبحاث والاستشارات القانونية

م	خدمة التمثيل القضائي	عدد الاستشارات	عدد القضايا
1	عدد حالات التمثيل القضائي لشهر 1،2،3،4 ، للعام 2021 (قبل العدوان الغاشم على قطاع غزة)	760	88
2	عدد حالات التمثيل القضائي لشهر 5،6،7،8 للعام 2021 (بعد العدوان)	831	112

المصدر: العيادة القانونية بمركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة

تظهر النتائج أعلاه زيادة ملحوظة في اعداد القضايا الواردة الى المركز بعد العدوان الإسرائيلي.

الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون

أعداد النساء المتقدمات بقضايا وطلبات للعيادة القانونية الخاصة ب الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون

م	خدمة التمثيل القضائي	عدد الاستشارات	عدد القضايا
1	عدد حالات التمثيل القضائي لشهر 1،2،3،4 ، للعام 2021 (قبل العدوان الغاشم على قطاع غزة)	425	97
2	عدد حالات التمثيل القضائي لشهر 5،6،7،8 للعام 2021 (بعد العدوان)	712	111

المصدر: العيادة القانونية بالجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون

تظهر النتائج أعلاه أن نسب الحالات والقضايا زادت بحوالي الضعف بعد العدوان الإسرائيلي

نتائج الدراسة:

سوف نستعرض هنا أهم الآراء والمعلومات التي طرحت خلال المقابلات مع عدد من العاملين في مجال تطبيق العدالة للنساء في المحاكم الشرعية والنظامية، والمحاميات/بين العاملين في قضايا النساء، ومدراء المؤسسات النسوية التي تتعامل مع شريحة كبيرة من النساء، وكذلك النساء اللواتي تم استطلاع آرائهن من خلال المجموعات البؤرية في مناطق مختلفة. تقع نتائج الدراسة الرئيسية ضمن ثلاثة محاور على النحو المفصل أدناه:

1. أثر العدوان على نوعية القضايا الخاصة بالنساء ومدى زيادتها نتيجة عدوان مايو 2021 على قطاع غزة

اجمع المختصون أن العدوان الأخير على قطاع غزة أدى الى زيادة عدد القضايا الخاصة بالمرأة، وهي تشمل قضايا الهجر والتعليق وقضايا التفريق لعدم الإنفاق والعنف الأسري والطلاق والنفقة والحضانة والميراث¹⁴. حيث أكد السيد رأفت الحولي على ان للحصار تأثير سلبي على نسب دعاوي الطلاق على سبيل المثال مما رفع نسبة الطلاق في قطاع غزة، بالإضافة لتراجع نسب الزواج نظرا للظروف الاقتصادية، وبالتالي ارتفاع نسب تأخر الزواج. وحول التبعات القانونية للعدوان على النساء، قالت "هنية كرزيم": "من المؤكد أن العدوان على غزة أثر سلبا على قضايا النساء سواء قضايا النفقة أو الحضانة أو المشاهدة، فهناك من كان لديهن حكم نفقة ولم يتم تنفيذه بسبب اغلاق المحاكم فترة العدوان، وبالتالي وجدت النساء صعوبة في الحصول على نفقتهن أو نفقة اطفالهن، وخصوصا عندما تكون النفقة هي المصدر الوحيد للدخل، كذلك منع العدوان من تنفيذ احكام الحضانة وتسليم الاطفال للسيدة التي كسبت قضية الضم او المشاهدة او الاستضافة قبل العدوان"¹⁵.

من ناحية أخرى، دلت الزيادة في عدد القضايا الواردة للعيادات القانونية على ارتفاع معدلات العنف كاحد النتائج المباشرة للعدوان، أوضحت رشا البردويل أن الحالات الوافة للعيادة القانونية زادت بشكل ملحوظ مع نهاية العدوان، كما لاحظت زيادة عدد القضايا في المحاكم الشرعية عند ايداعها للقضايا الجديدة، وتحديد قضايا النفقة والتفريق بكافة انواعه، وتحديد قضايا التفريق للضرر من الشقاق والنزاع، وهذا يوضح زيادة نسبة العنف الواقعة على النساء اثناء العدوان على قطاع غزة¹⁶.

وفي هذا الإطار تؤكد ريم فريضة تأثر قطاع القضاء بسبب العدوان مايو 2021 لاسيما القضاء الشرعي كونه يمس قضايا الفئات الاكثر تهميشا وضعفا في المجتمع الفلسطيني وهم النساء والاطفال ولخصوصية وانسانية القضايا التي ينظرها؛ كقضايا النفقة والحضانة والضم والمشاهدة والاستضافة وتسليم الاطفال الصغار وتنفيذ الاحكام المتعلقة بذلك، أيضا أدى العدوان وتعطل عمل المحاكم الشرعية الى¹⁷:

تأخير الفصل في القضايا المنظورة امامها: وبالتالي تأخير حصول النساء على حقوقهم الشرعية، لاسيما القضايا المصيرية والمستعجلة أبرزها قضايا النفقة (القضايا المستعجلة) لأنها تشكل المصدر الرئيسي لاعتياش النساء واطفالهم وتأمين احتياجاتهم الأساسية.

قضايا الحضانة والضم: ففي ظل العدوان تعرضت النساء لضغط نفسي وخوف شديد على أبنائهم نتيجة لتأخر الفصل في القضايا المتعلقة بهم وعدم تمكنهم من رؤيتهم والاطمئنان عليهم، بالإضافة الى وقف القضاء الشرعي النظر في قضايا المشاهدة الطارئة واكتفى فقط بالطلبات السابقة والتي كان سببها اجازة العيد فقط دون نظر طلبات جديدة.

¹⁴ مقابلة مع رأفت الحولي، المستشار القانوني للمجلس الأعلى للقضاء الشرعي بغزة، بتاريخ 29.07.2021.

¹⁵ مقابلة مع هنية كرزيم محامية بمركز الأبحاث والاستشارات القانونية، بتاريخ 18.07.2021.

¹⁶ مقابلة مع رشا البردويل، منسقة العيادة القانونية بجمعية الثقافة والفكر والحري، بتاريخ 26.07.2021.

¹⁷ مقابلة مع ريم فريضة، مديرة جمعية عايشة، وهبة الدنف، منسقة العيادة القانونية بالجمعية، بتاريخ 20.07.2021.

قضايا التفريق: من القضايا التي تتطلب إجراءات قانونية طويلة الامد واهمها التبليغ بالنشر المستبدل والذي لاتقل مدته عن شهر 30 يوم، وان العدوان الإسرائيلي وتعطل عمل المحاكم الشرعية يعد قاطعا لهذه الإجراءات والمدد، ما يتسبب في اطاله امد التقاضي، لاسيما وانه لم يتم اصدار تعميم او قرار اداري من المجلس الأعلى للقضاء الشرعي بشأن تلك الاجراءات.

2. المعوقات والصعوبات التي تواجه النساء في القضاء

تواجه النساء بغزة العديد من المعوقات والصعوبات عند تقدمهن بقضايا لدى المحاكم مثل قضايا العنف والميراث والحضانة وغيرها، ومن خلال استطلاع اراء المختصين والنساء أنفسهن، يمكن تصنيف تلك المعوقات على النحو التالي:

- **التأخير في انجاز القضايا:** فعادة ما تأخذ قضايا النساء فترات طويلة قبل الحكم وذلك يعود لأسباب مرتبط بطبيعة القضية نفسها او أسباب مرتبطة بالبيئة القضائية وأسباب أخرى موضوعية، في ظل الأوضاع المتردية بفعل جائحة كورونا زاد العدوان على غزة من التأخير في انجاز القضايا، من حيث تأخر وصول التبليغات الى أطراف الدعوة، وبالتالي تأخير تنفيذ الأحكام القضائية، بالإضافة عدم تمكن بعض النساء من مشاهدة الأطفال، وصعوبة تحصيل النفقات لاسيما في ظل تردي الوضع الاقتصادي للنساء وعدم توفر مصدر دخل لهن¹⁸.
- **عدم تنفيذ عده احكام قضائية مع بداية العدوان** توقف الشرطة القضائية عن العمل، ما ادى الي **عدم تنفيذ عده احكام قضائية؛** كحكم المشاهدة والحضانة والنفقة وغيرها من القضايا، وتأجيل النظر في جميع القضايا لحين عودة الحياة والعمل من جديد، الامر الذي جعل موعد القضايا بعيد جدا، وبالتالي تأخر حصول السيدة على حكم قضائي بخصوص قضيتها المرفوعة بالمحكمة. كما توقفت اوامر الحبس نظرا لإغلاق المحاكم اثناء العدوان، وبعد انتهاء العدوان اصبحت المحاكم مكتظة بالمعاملات الشرعية: خصوصا تلك القضايا المتعلقة بآثار العدوان، من قبيل حصر الارث، وحجج الولاية والوصايا على الأطفال القصر لاسيما مع وجود شهداء في العائلة¹⁹.
- **توقف استقبال القضايا الجديدة** عدة ايام بعد انتهاء العدوان بسبب استهداف البنوك التي تعمل داخل المحاكم الشرعية مثل بنك الانتاج، كما توقف تنفيذ أوامر الحبس (الأوامر التنفيذية) حتى تاريخ ١/٦/٢٠٢١، وبالتالي تأجيل القضايا الى مدد طويلة نظرا لتكدسها امام القضاء²⁰.
- **كل ما سبق يأتي الى جانب معوقات عامة في أوقات السلم أيضاً مثل:**
 - يمكن إضافة الصعوبات التي تتعلق ب:
 - الظروف المادية للرسوم ومصاريف الحك
 - العادات والتقاليد
 - قلة الوعي بالحقوق
 - بعد مكان الخدمات القانونية
 - عدم المعرفة بوجود الخدمات القانونية

18 مقابلة مع سهير البابا، منسقة العيادة القانونية بمركز شؤون المرأة، بتاريخ 19.07.2021

19 مقابلة مع هنية كريمة محامية بمركز الأبحاث والاستشارات القانونية، بتاريخ 18.07.2021

20 مقابلة مع رشا البردويل، منسقة العيادة القانونية بجمعية الثقافة والفكر والحر، بتاريخ 26.07.2021

- قلة عدد العيادات القانونية أو العاملين فيها
- صعوبة إجراءات التقاضي وطول مدة الحصول على الحكم

وحول مدى حصول النساء على حقوقهن قالت إحدى الناجيات²¹ انها لجأت للقضاء عبر المحكمة الشرعية التي حولتها لمحكمة الصلح، والتي بدورها اعطتها حقها على الورق لكن لغاية الان لم يتم التنفيذ ولم تنتهي معاناتها ولم تحصل على نفقتها وأولادها في ظل ظروف مادية سيئة²². كما قالت ناجية أخرى انها رفعت قضية على اخوات زوجها بخصوص الميراث، لكن الإجراءات طويلة، وهذا ما اكدت عليه العديد من النساء صاحبات القضايا²³. بالمحصلة عبرت العديد من النساء اللاتي لديهن قضايا أن العدوان اثر سلبا على سير التقاضي، أن الإجراءات طويلة وصعبة أصلا وزادت تعقيد وتاجيل على اثر العدوان.

وبخصوص المعوقات التي تعيق عمل المحاكم الشرعية وضح حسن الجوجو رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي بغزة أننا نعيش ظروف استثنائية والعدوان الأخير وتأثيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية مثل ازدياد معدلات العنف واللجوء الى القضاء، يترافق ذلك مع نقص في الموظفين والمعدات من أجهزة كمبيوتر وغيرها، وانعدام المرافق والخدمات الأساسية في المحاكم الخاصة بالنساء، والكثير من الأشياء اللازمة لأداء الأعمال الإدارية، مما ينعكس على أداء عمل القضاة، معتبرا أن "هناك شق اداري وشق قضائي في أسباب تأخير النظر في القضايا لتي ترفعها النساء لدى المحاكم في غزة من حيث نوع القضية المرفوعة، خصوصا اذا كانت تتطلب شهود واثباتات، ومن المعروف ان القضايا الخلافية بين الزوجين من القضايا المعقدة، لأنها تعتمد على الخلاف بين الزوجين والذي يتم في غرف مغلقة ويكون صعب جدا اثباته"²⁴. وهو يعتبر أن المحاكم تبدي مرونة عالية، ويرجع أسباب التأخير لمماطلة المحامين لاطالة امد الخصومة.

كما يمكن أن يكون التأخير راجع لاسباب لوجستية مثل نقص أعداد القضاة؛ فالقاضي الذي يحال إلى التقاعد لا يأتي بديلا عنه حتى أنه لا تعطى إجازات للقضاة إلا في الظروف الاضطرارية جدا، وبالتالي تتراكم القضايا مما يؤدي للتأخير في إنجاز القضايا، خاصة أن هناك تخصصات للقضاة. كذلك فإن عدم وجود قوانين تتبع الأصالة والمعاصرة يعيق عمل المحاكم. واعتبر الجوجو أن الخلاف حول مرجعية القضاء في فلسطين وعدم الاعتراف بعمل المحاكم القائمة في غزة وقراراتها لا يعطي حصانه للأحكام القضائية الصادرة من القضاء في غزة مما ينعكس سلبا على سير العدالة²⁵.

من ناحية أخرى، يعتبر غلاء الرسوم في المحاكم الشرعية من أهم التحديات التي تواجه النساء في التقدم لنيل حقوقهن، بالإضافة لصعوبة الإجراءات في المحاكم وقلة المؤسسات التي تقدم الدعم القانوني للنساء وعدم استمرارية الخدمة وارتفاع أتعاب المحاماة بالنسبة للنساء²⁶. في المقابل تقول الجهات القضائية انها تسعى للتغلب على العقبات التي تطيل امد التقاضي. "نوصي دوما القضاء والموظفين الإداريين بالتعامل الجيد مع النساء والإسراع في الفصل في قضاياهم، وهناك احترام لدى مجلس القضاء لخصوصية النساء بعد العدوان وفي كل

21 مجموعة بؤرية 27.07.2021

22 مجموعة بؤرية 07.07.2021

23 مجموعة بؤرية 27.07.2021

24 مقابلة مع حسن الجوجو، رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي بغزة بتاريخ 26.07.2021

25 مقابلة مع حسن الجوجو، رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي بغزة بتاريخ 26.07.2021

26 مقابلة مع سهير البابا، منسقة العيادة القانونية بمركز شؤون المرأة، بتاريخ 19.07.2021

وقت²⁷. وقد اجمع المختصون أن قلة عدد القضاة يعتبر معوق رئيس في تأخير القضايا. ويرى الباحث بضرورة تشكيل لجنة مختصة تمثل الجهات القضائية والمؤسسات والحقوقية والنسوية بهدف وضع خطة للنظر في القضايا المستعجلة او التي طال زمن الحكم فيها.

دور المؤسسات النسوية في وصول النساء للعدالة القانونية

وجدت الدراسة أن بعض المؤسسات لديها نظام للمساعدة القانونية بتوفير إرشاد قانوني وتعيين محامي، وهناك نظام الإحالة للنساء اللواتي تعرضن للعنف الذي يبدأ منذ اكتشاف الحالة وحتى وصولها للمحكمة أو بيت الأمان واغلب النساء المتوجهات لنظام الإحالة عند بدء ظهور بوادر عن العنف الموجه ضدهن تكون لديهن أعراضها الاكتئاب فقدان الشهية نزول الوزن والسرطان وعدم التركيز. النساء المعنفات يحتجن لهذا النظام لأنه سري وآمن لهن ولقضاياهن، لأن النساء اللواتي تعرضن للعنف يواجهن فقدان ثقة بمن حولهن، وهذا النظام يعطيها الثقة والأمان لا سيما بعد تعرضهن للعنف من الزوج والأب والأخ فهي تلجا للأمان والحماية.

عبرت العديد من النساء اللاتي ينشدن الحصول على حقوقهن انهن تلقين دعم جيد من المؤسسات التي لجأن لها، وحصلن على استشارات قانونية وكان هناد دور جيد للمؤسسات في انصافهن والوقوف لجانبهن بهدف الحصول على حقوقهن، كذلك قالت اخريات أن العدوان الأخير أوقف واجل البت في قضاياهن لدى المحاكم، فيما عبرن اخريات عن عدم قدرتهم على التعامل مع الشرطة وتعرضهن لضغوط مجتمعية مختلفة تعيق وصولهن لحقوقهن من خلال المحاكم²⁸.

وفي هذا السياق ترى المحامية هنية كرزيم أن النساء بحاجة دائمة للتوعية القانونية بخصوص حقوقهن، سواء الإرثية او ما يتعلق بالملكية والعقود وغيرها، الى جانب حقوقهن الشرعية من نفقه ومعجل ومشاهدة وحضانة. كما ترى أن النساء (الارامل والتكالي) يحتجن للدعم القانوني للحصول على حقوقهم، والدعم النفسي خاصة بعد الحرب، خاصة أن غزه نفتقر لمراكز الايواء فنحن بحاجة لزيادة عدد تلك المراكز فلا يجب ان يقتصر تلك المراكز في غزه فقط بل في كل منطقه بغزه، كما يجب توفير اماكن مشاهده أمنة للأطفال²⁹.

من ناحية أخرى، ترى سهير البابا أن غالبية النساء تجهل طرق الوصول للعدالة وهن بحاجة مستمرة لتوعيتهن بذلك، وهناك من ليس لديها القدرة على المطالبة بحقوقها كاملة بسبب جهلها بذلك، او بسبب العادات والتقاليد السائدة³⁰. كذلك هناك نساء لا يعرفن المؤسسات التي تقدم الخدمات القانونية، أنهن لم يتلقين أي خدمات خلال فترة الحرب وما بعدها، رغم أن منهن من فقدن أحد افراد اسرهن، وأنهن لم يذهبن للبحث عن هذه الخدمة رغم حاجتهن لها، مرجعات ذلك إلى قلة الإمكانيات الاقتصادية لديهن، حيث يتطلب للحصول على هذه الخدمة دفع مواصلات وأن سد حاجة أطفالهن أهم عندهن من تلقي الدعم النفسي³¹.

وفي السياق نفسه؛ قالت رشا البردويل: "نعتقد اننا ومن خلال قيامنا في جمعية الثقافة والفكر الحر بتكثيف ورش التوعية بالقوانين خاصة قانون الاحوال الشخصية وتنفيذ حلقات توعوية عبر الراديو وبث مباشر عبر صفحة الجمعية يوضح الية عمل العيادات القانونية اننا ساهمنا في رفع الوعي القانوني لدى السيدات بكيفية وصولهن للعدالة اضافة الى تطبيق نشاط دعم الاقران الذي يهدف الى نقل تجارب

27 مقابلة مع أكرم كلاب، قاضي ورئيس المكتب الفني بالمجلس الأعلى للقضاء النظامي بغزة بتاريخ 27.07.2021

28 مجموعة بؤرية 07.07.2021

29 مقابلة مع هنية كرزيم محامية بمركز الأبحاث والاستشارات القانونية، بتاريخ 18.07.2021

30 مقابلة مع سهير البابا، منسقة العيادة القانونية بمركز شؤون المرأة، بتاريخ 19.07.2021

31 مقابلة مع تحاني قاسم، مديرة مركز حياة، بتاريخ 25.07.2021

سيدات ناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي الى سيدات معنفات". وحول مستوى الرضا عن الاجراءات القانونية المتبعة في المحاكم واثارها على حصول النساء على حقوقهن، اعتبر بعض المختصين أنه لا يوجد مشكلة في الاجراءات القانونية الا في بعض القضايا التي تتطلب اجراءات بحث وتحري من قبل الشرطة القضائية والمباحث مثل قضايا التفريق للضرر من الغياب وقضايا اثبات وفاة مفقود، لكن توجد صعوبة في تنفيذ الاحكام التي تحصل عليها النساء بسبب البطء في عمل الشرطة القضائية بشكل عام من حيث تبليغ الاحكام وتنفيذها وتنفيذ اوامر الحبس، وبطء اجراءات الحجز على رواتب المنفذ ضدهم³².

التوصيات

خرجت الدراسة بتوصيات لتمكين النساء من الوصول لحقوقهن من خلال المطالبات التالية:

- زيادة عدد القضاة في المحاكم الشرعية وتأهيل المحاكم بالشكل المناسب وتوفير عدد كافي من الموظفين والعمل على توفير الأمور اللوجستية داخل المحكمة.
- تدريب وتأهيل العاملين في السلك القضائي والشُرطي على خصوصية التعامل مع قضايا النساء.
- إعفاء النساء من الرسوم أو تخفيفها لتسهيل وصول النساء محدودات الدخل الى العدالة.
- الاهتمام بمباني المحاكم وأثاثها وإيجاد غرف خاصة للنساء.
- الأخذ بمسودة قانون الأحوال الشخصية الموحد وإيجاد نظام إحالة قوي بطاقم متخصص ومدرب.
- تطبيق مسودة قانون حماية الأسرة من العنف الأسري ومسودة قانون الأحوال الشخصية الموحد وخلق نظام إحالة قوي بطاقم متخصص ومدرب.
- عقد ورشات تثقيفية والتوعية الإذاعية في الحقوق والقوانين تصل لكافة أفراد الأسر والعاملين في الجهات المنفذة للقانون.
- الاهتمام أكثر بمباني المحاكم وأثاثها ومواءمتها وتوفير غرف خاصة للنساء.
- الاهتمام أكثر بدوائر التنفيذ وإجراءات التبليغ للتسهيل الأكثر على قضايا النساء.
- مراعاة النساء صاحبات المصلحة في القضاء بسرعة البت في قضاياهن حتى لا تتكسد القضايا بأعداد كبيرة خاصة بعد العدوان الإسرائيلي الأخير الذي كان أثره صعب على شعبنا والنساء بشكل خاص.

المراجع

2. حماية في مهب الريح، جمعية الثقافة والفكر الحر وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2014
3. الإجراءات القانونية في المحاكم وأثرها على المرأة الفلسطينية، عبد العزيز ثابت، وزارة شؤون المرأة، 2018
4. أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (مايو 2021)، جمعية الدراسات النسوية، 2021
5. وزارة الصحة الفلسطينية، www.moh.ps
6. أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في عدوان 2021، تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2021
7. تحديد احتياجات النساء الملحة والعاجلة بعد عدوان 2021، تقرير تحديد احتياجات، مركز شؤون المرأة، 2021
8. هيئة الأمم المتحدة للمرأة-مجلس أوروبا. (2015)

³² مقابلة مع رشا البردويل، منسقة العيادة القانونية بجمعية الثقافة والفكر والحر، بتاريخ 26.07.2021

9. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كانون الثاني/يناير 2017.
10. تقرير الظل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو.) (" مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كانون الثاني/يناير 2017.
11. تقرير الظل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو.) (" مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كانون الثاني/يناير 2017.
12. تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. " مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 2015..
13. مركز العدل للمساعدة القانونية- مفهوم المساعدة القانونية- <http://www.jcla-org.com/ar/what-legal-aid>
14. حرمان المرأة من ميراثها ظاهرة تتسع في قطاع غزة، تقرير المونيتور، 2015 <https://www.al-monitor.com>
15. مقابلة مع رأفت الحولي، المستشار القانوني للمجلس الأعلى للقضاء الشرعي بغزة، بتاريخ 29.07.2021.
16. مقابلة مع هنية كريزم محامية بمركز الأبحاث والاستشارات القانونية، بتاريخ 18.07.2021
17. مقابلة مع رشا البردويل، منسقة العيادة القانونية بجمعية الثقافة والفكر والحر، بتاريخ 26.07.2021
18. مقابلة مع ريم فرينة، مديرة جمعية عايشة، وهبة الدنف، منسقة العيادة القانونية بالجمعية، بتاريخ 20.07.2021
19. مقابلة مع سهير البابا، منسقة العيادة القانونية بمركز شؤون المرأة، بتاريخ 19.07.2021
20. مقابلة مع هنية كريزم محامية بمركز الأبحاث والاستشارات القانونية، بتاريخ 18.07.2021
21. مقابلة مع رشا البردويل، منسقة العيادة القانونية بجمعية الثقافة والفكر والحر، بتاريخ 26.07.2021
22. مجموعة بؤرية 27.07.2021
23. مجموعة بؤرية 07.07.2021
24. مجموعة بؤرية 27.07.2021
25. مقابلة مع حسن الجوجو، رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي بغزة بتاريخ 26.07.2021
26. مقابلة مع حسن الجوجو، رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي بغزة بتاريخ 26.07.2021
27. مقابلة مع سهير البابا، منسقة العيادة القانونية بمركز شؤون المرأة، بتاريخ 19.07.2021
28. مقابلة مع أكرم كلاب، قاضي ورئيس المكتب الفني بالمجلس الأعلى للقضاء النظامي بغزة بتاريخ 27.07.2021
29. مجموعة بؤرية 07.07.2021
30. مقابلة مع هنية كريزم محامية بمركز الأبحاث والاستشارات القانونية، بتاريخ 18.07.2021
31. مقابلة مع سهير البابا، منسقة العيادة القانونية بمركز شؤون المرأة، بتاريخ 19.07.2021
32. مقابلة مع تهاني قاسم، مديرة مركز حياة، بتاريخ 25.07.2021
33. مقابلة مع رشا البردويل، منسقة العيادة القانونية بجمعية الثقافة والفكر والحر، بتاريخ 26.07.2021

الملاحق

أسماء ومكان عمل المشاركين في هذه الدراسة

#	الوظيفة	الاسم	اليوم و التاريخ
1	رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي	د. حسن الجوجو	يوم الاثنين 2021/7/26 بمقر المجلس
2	مدير وحدة الشؤون القانونية والفقهية بالمجلس الأعلى للقضاء الشرعي	المستشار/رأفت حامد الحولي.	يوم الخميس 2021/7/29 بمقر المجلس
3	رئيس المكتب الفني لمجلي القضاء الاعلى	أ. أكرم كلاب	يوم الثلاثاء 2021/7/27 بمقر مكتبه بالقضاء
4	مديرة مركز حياة	أ. تهاني قاسم	يوم الأحد 2021/7/25 بمقر مركز حياة
5	مديرة جمعية عايشه	أ. ريم فرينة و	يوم الثلاثاء 2021/7/20 بمقر مؤسستها
	محامية بجمعية عايشة	أ. هبة الدنف	يوم الثلاثاء 2021/7/20
6	مركز شؤون المرأة	أ. سهير البابا	يوم الاثنين 2021/7/19 بمقر مؤسستها
7	محامية مركز الأبحاث والاستشارات القانونية	أ. هنية كريزم	يوم الاحد 2021/7/18 بمقر مركز الأبحاث
8	محامية بجمعية الثقافة و الفكر الحر	رشا البردويل	يوم الاثنين 2021/7/26 بمقر مؤسستها
9	مجموعة بؤرية 1 بمركز البرامج النسائية الشاطئ	عدد 15 سيدة	يوم السبت 2021/7/7 بمقر مركز الشاطئ
10	مجموعة بؤرية 2 بمركز البرامج النسائية بيت حانون	عدد 23 سيدة	يوم الأربعاء 2021/7/28 بمقر مركز بيت حانون